

وزير الصناعة والتجارة

٢١٢

ع ت ١١٣٢٩

٢٠١٠/١١/٣

الرقم

التاريخ

الموافق

المحامي الأستاذ عدنان مناصرة
ص.ب (١٤٢٥/١١٨٤٤) الأردن
المحامي الأستاذ فاتن مسعود
ص.ب (٩١٠٢٦٩/١١٩١) الأردن

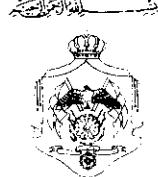
الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية (Zahee زاهي) رقم (١١٣٢٩) في الصنف
(٣٠).

أرفق بطيء القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة
بكتابي أعلاه.

وأقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عرببيات



وزاراة الصناعة والتجارة

ع ت/١٤٢٩

٢٠١٠/١١/٣

الرقم.....

التاريخ.....

الموافق.....

**قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية
وزارة الصناعة والتجارة / عمان**

الجهة المستدعاة: شركة زهير قطرنجي وأولاده، وكيلها المحامي عدنان مناصرة، عمان ص.ب (١٤٢٥/١٤٨٤) الأردن.

الجهة المستدعى ضدها: زاهي خليل تميم مسعد، وكيلته المحامية فاطن مسعود، عمان ص.ب (١١٩١/٩١٠٢٦٩) الأردن.

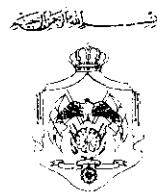
الموضوع: العلامة التجارية (Zahiee) رقم (١٤٢٩) في الصنف (٣٠).

الوقائع

أولاً: قام السيد زاهي خليل تميم مسعد بتسجيل العلامة التجارية (Zahiee) تحت الرقم (١٤٢٩) في الصنف (٣٠) من أجل "البسكوت والسكاكر" وحصلت على شهادة تسجيل نهائية بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٨.

ثانياً: بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ تقدمت المستدعاة بواسطة وكيلها برقيتين على العلامة التجارية موضوع هذا الترقين وذلك للأسباب الواردة في لائحة الترقين.

ثالثاً: بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ قدمت وكيلة الجهة المستدعاة ضدها لاحتياها الجوابية.



مذكرة الصناعة والتجارة

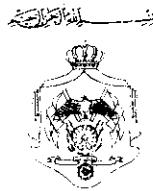
الرقم
التاريخ
الموافق

رابعاً: قدم وكيل الجهة المستدعاة البيانات المؤيدة لطلب الترقين وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليدين ومرافقاتها بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

خامساً: قدمت وكيلة الجهة المستدعاة ضدها البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة التجارية وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليدين ومرافقاتها بعد ان منحت التمديدات اللازمة لذلك.

سادساً: قدم وكيل الجهة المستدعاة البيانات الداحضة وذلك على شكل تصاريح مشفوع باليدين ومرافقاتها بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

سابعاً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة اختتمت الجلسات ورفعت لإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ
الموافق

القرار

من حيث الشكل:

نجد أن لائحة الترقين مقدمة وفقاً لنص المادة (١/٢٢) من قانون العلامات التجارية وحيث أن للمستدعاة مصلحة في إقامة دعوى شطب العلامة (زاهي Zahee) فإنني أقرر قبولها شكلاً.

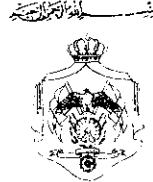
من حيث الموضوع:

نجد أن وكيل الجهة المستدعاة أسس دعواه على سند من القول بان العلامة التجارية (زاهي Zahee) غير مستعملة في الأردن، وذلك وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من قانون العلامات التجارية.

وعليه وبالرجوع إلى أحكام المادة (٢٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢) وتعديلاته نجد لها قد أجازت لأي شخص ذي مصلحة أن يطلب من المسجل الغاء تسجيل أي علامة تجارية مسجلة لغيره بشرط أن يثبت عدم الاستعمال الفعلي للعلامة مدار الترقين وبصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث التي سبقت هذا الطلب.

وبالتناوب وبالتدقيق في التصاريح المشفوعة باليمين المقدمة من قبل وكيل الجهة المستدعاة نجد أنها قد جاءت بأقوال عامه بحيث أن مرفقاتها عجزت عن إثبات ما ورد فيها من عدم استعمال الجهة المستدعا ضدها (زاهي خليل تميم مسعد) للعلامة التجارية (زاهي Zahee) مدة الثلاث سنوات السابقة لطلب الترقين.

وبالتناوب أيضاً فإنه ولدى التدقيق بالبيانات المقدمة من قبل الجهة المستدعا ضدها (زاهي خليل تميم مسعد) فإننا نجد من خلال التصاريح المشفوعة باليمين ومرفقاتها من الفواتير التي تحمل العلامة التجارية (زاهي Zahee) والمؤرخة بـ ((٢٠٠٧/٨/٥) (٢٠٠٧/٨/٢٢))



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ
الموافق

(٢٠٠٧/١١/٦) (٢٠٠٨/٢/٥) (٢٠٠٨/٣/١٥) وغيرها) انها قد جاءت لثبت استعمال العلامة التجارية موضوع الدعوى في الأردن من قبلها خلال المدة السابقة لطلب الترقين.

وعليه فان فترة الثلاث سنوات المحددة لترقين العلامة لعدم الاستعمال قد تخللها استعمال فعلى للعلامة موضوع الدعوى في الأردن، وبالتالي فان الادعاء بعدم وجود منتجات تحمل العلامة مدار الترقين في السوق الأردني يستوجب الالتفات عنه وذلك لورود ما يثبت مادياً بوجود استعمال حقيقي وفعلي لها، وفي هذا الصدد ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا في العديد من قراراتها ومنها القرار رقم (٢٠٠٦/٣٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٣ والذي ينص على ما يلى: "...فإن المستأنفة لم تقدم من البيانات ما يثبت عدم استعمال المستأنف عليها شركة عبد العظيم الشعراوي وأخوانه العلامة التجارية موضوع الترقين استعملاً فعلياً وبصورة مستمرة خلال الثلاث سنوات التي سبقت الطلب بل أن المستأنف عليها قدمت من البيانات ما يثبت استعمالها لعلامتها التجارية المطلوب ترقينها استعملاً فعلياً قبل تاريخ تقديم الطلب مما يعني عدم تحقق هذا الشرط الأمر الذي يتربى عليه رد طلب الترقين.."

وبناءً على ما تقدم، وسندًا لأحكام المادة (١/٢٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢) وتعديلاته، أقرر رد الترقين الوارد على العلامة التجارية (Zahee زاهي) ذات الرقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) وابقائها مسجلة في سجل العلامات التجارية.

قراراً صادرًا بتاريخ ٢٠١٠/١١/٣

قابلًا للاستئناف خلال ستين يوماً.

متحف العلامات التجارية
م. خالد عربجي

محكمة العدل العليا الأردنية

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

رقم الدعوى :

٢٠١١/١٩

رقم القرار : (٧)

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد فؤاد سويدان

وعضوية القضاة السادة

فوزي العمري ، د. أكرم مساعدة ، محمد طعمة ، محمد المبيضين

المستأنفة : شركة زهير قطرنجي وأولاده .

وكيلها المحامي عدنان مناصرة .

المستدعي ضدهما : ١- مسجل العلامات التجارية بالإضافة لوظيفته .

٢- زاهي خليل تميم مسعد .

وكيلته المحامية فاتن مسعود .

تقدمت المستأنفة بتاريخ ٢٠١١/١٣ بهذا الاستئناف للطعن بالقرار اتصادر من
مسجل العلامات التجارية رقم (ع ت/ ٣١٩٤٧/١١٣٢٩) تاريخ ٢٠١٠/١١/٣ بالخاص
بالعلامة التجارية (زاهي ZAHEE) ذات الرقم (١١٣٢٩) بالصنف رقم (٣٠) من أجل
البسكوت والسكاكر والقاضي برد الترقين الوارد بخصوص العلامة التجارية أعلاه وإيقاؤها
مسجلة بسجل العلامات التجارية .

طالباً فسخه للأسباب التالية :-

١- القرار المستأنف مخالف للدستور والقانون والاتفاقيات الدولية .

٢- القرار المستأنف مشوب بالتناقض .

٣- استخلاص مسجل العلامات التجارية للنتيجة التي توصل إليها استخلاص غير سائع وغير متفق وما قدم من ببيانات .

٤- القرار المستأنف مخالف لنص المادة (٢٢) من قانون العلامات التجارية .

٥- القرار المستأنف مبني على إساءة استعمال السلطة .

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة ووكيل المستأنف ضده الثاني ، وغياب المستأنف ضده الأول المقرر إجراء محاكمته غيابياً ، تليت لائحة الاستئناف كما تليت اللائحتين الجوابيتان ولائحتا الرد عليها ، وأبرزت المحكمة كافة الأوراق المقدمة في هذه الدعوى وترافق الوكيلان .

القرار

بعد الاطلاع على أوراق هذه الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص أن المستأنف ضده الثاني قام بتسجيل العلامة التجارية زاهي (Zahee) تحت الرقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) من أجل البسكوت والسكاكر وحصل على شهادة تسجيل نهائية بتاريخ ٦/٣/١٩٧٨ .

وبتاريخ ٦/٦/٢٠٠٨ تقدمت المستأنفة بطلب حذف العلامة التجارية المذكورة بداعى أنها تملك العلامة التجارية (زاهي ZAHEE) وهي مسجلة في سوريا تحت الرقم (٤٥٩٠١) في الصنف (٣٠) من أجل الدروب والسكاكر وأن المستأنف ضده الثاني لم يستعمل علامته التجارية المذكورة منذ أكثر من ثلاثة سنوات على تاريخ طلب الترقين .

وبتاريخ ٦/٣٠/٢٠٠٨ تقدم المستأنف ضده الثاني بلائحة جوابية طلب فيها بالنتيجة رد طلب الترقين فشرع الطرفان بتقديم ببيانهما ومرافعتيهما وعلى ضوء ما تقدم أصدر المستدعى ضده الأول قراره المشكور منه المتضمن رد طلب الترقين على العلامة التجارية (زاهي ZAHEE) ذات الرقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) وإيقاعها مسجلة في سجل العلامات التجارية .

لم ترض المستأنفة بهذا القرار فبادرت إلى استئنافه لدى محكمتنا للأسباب التي أوردتها بلائحة الاستئناف .

في الموضوع وعن أسباب الاستئناف ومن الرجوع لأحكام المادة (١٢٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ نجد أنها تنص على ما يلي :

١- مع مراعاة أحكام المادة (٢٥) من هذا القانون يجوز لأي شخص ذي مصلحة أن يطلب من المسجل إلغاء تسجيل أي علامة تجارية مسجلة لغيره إذا لم يستعملها فعليها وبصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث التي سبقت الطلب إلا إذا ثبتت مالك العلامة التجارية أن عدم استعمالها يعود إلى ظروف تجارية خاصة أو أسباب مسوغة حالت دون استعمالها .

يستفاد من هذا النص أنه يحق لكل ذي مصلحة تقديم طلب إلى مسجل العلامات التجارية لشطب علامة تجارية مسجلة لغيره إذا لم يتم استعمال هذه العلامة لمدة ثلاثة سنوات سابقة ل التاريخ تقديم طلب الترقين ، وقد تقدمت المستأنفة بطلب الترقين بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ وحيث أن البيانات التي قدمتها المستأنف ضده الثاني المتمثلة بفوائير الكهرباء وفوائير البيع لعامي (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) ورخص المهن للأعوام (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) بالإضافة للتصاريح المشفوعة باليمين تؤكد جميعها بأن المستأنف ضده الثاني لم يتوقف عن استعمال العلامة التجارية المطلوب ترقينها لمدة التي نصت عليها المادة (٢٢) المذكورة فيكون ما ذهب إليه مسجل العلامات التجارية بقراره المطعون فيه يتفق والقانون وأسباب الطعن لا ترد عليه .

لهذا تقرر المحكمة رد الاستئناف ، وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف وعشرون دنانير أتعاب محاما .

قراراً وجاهياً بحق المستأنفة والمستأنف ضده الثاني وغيابياً بحق المستأنف ضده الأول صدر وأفهم علناً في ٣ جمادى الأول ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١/٤/٧ م .

الرئيس

عضو

عضو

عضو
مختار

عضو

رئيس الديوان
ت.أ.